وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، ٢٧ مارس ٢٠٢٤

مركز الرصد والتحليل | الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبار الطاقة

النفط يستقر والدولار يتراجع

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

استقرت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، على انخفاض طفيف، بعد ارتفاعها في الجلسة السابقة، إذ كان للمستثمرين وجهة نظر أكثر تباينا تجاه فقدان طاقة التكرير الروسية بعد الهجمات الأخيرة في أوكرانيا، على الرغم من أن ضعف الدولار الأمريكي قليلا قدم بعض الدعم.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو ستة سنتات إلى 86.69 دولارا للبرميل، في حين نزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أربعة سنتات إلى 81.91 دولارا للبرميل. وارتفع برنت 1.5 بالمئة في جلسة الاثنين بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 1.6 بالمئة بعد أن أمرت الحكومة الروسية الشركات بخفض الإنتاج في الربع الثاني لتحقيق هدف تسعة ملايين برميل يوميا امتثالا لتعهدات مجموعة أوبك+ للمستهلكين. وتواجه روسيا، وهي أحد أكبر ثلاثة منتجين للنفط في العالم وواحدة من أكبر مصدري المنتجات النفطية، هجمات في الآونة الأخيرة على مصافيها النفطية من قبل أوكرانيا والتي قال محللو جولدمان ساكس إنها أدت إلى توقف حوالي 900 ألف برميل يوميا من الطاقة الإنتاجية، ربما لأسابيع وحتى في بعض الحالات بشكل دائم.

وقال المحللون في مذكرة: «إن تأثير تعطل مصافي التكرير على أسعار النفط الخام مختلط، مع تأثير هبوطي من انخفاض الطلب على مصافي التكرير وتأثير صعودي من التخفيض المحتمل في صادرات النفط الروسية». وبعد هجوم بطائرة بدون طيار أوكرانية يوم السبت، أغلقت شركة النفط الروسية روسنفت وحدة لإنتاج النفط الخام بطاقة 70 ألف برميل يوميا في مصفاة كويبيشيف التابعة لها في مدينة سامارا.

وفي حين أن عواقب الهجمات والتخفيضات الروسية بدت غير واضحة، إلا أن ضعف الدولار الأمريكي قليلاً عن الجلسة السابقة دعم الأسعار إلى حد ما. وعادة ما يؤدي ضعف الدولار إلى انخفاض تكلفة شراء النفط بالعملات الأخرى، وهو ما قد يعزز الطلب الإجمالي.

وقالت محللة السوق المستقلة تينا تنغ: «قد يستمر الدولار في مواجهة ضغوط هبوطية حيث من المتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، وهو ما قد يوفر عاملاً صعوديًا لأسعار النفط».

ووضعت التوقعات المتشددة لإمدادات النفط الخام أسعار النفط قريبة من أعلى مستوياتها في أربعة أشهر التي سجلتها في وقت سابق من مارس. لكن احتمال حدوث اضطرابات جيوسياسية أقل في الشرق الأوسط حد من أي اتجاه صعودي في أسواق النفط.

واستفادت أسعار النفط أيضًا من بعض الضعف في الدولار، حيث تماسكت العملة الأمريكية قبل المزيد من الإشارات حول التضخم وأسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وصوت مجلس الأمن الدولي يوم الاثنين لصالح قرار يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار قطاع غزة، على الأقل خلال شهر رمضان المبارك. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت.

وكانت تخفيضات الإنتاج في روسيا نقطة دعم رئيسية للنفط، مما ساعد على الحد من أي خسائر في الجلسات الأخيرة بعد سلسلة من الضربات الأوكرانية المنهكة على مصافي الوقود الروسية الرئيسية. وبشرت الضربات بضعف إمدادات الوقود في الأشهر المقبلة.

وبحسب ما ورد، أمرت روسيا أيضًا شركات النفط المحلية بخفض الإنتاج بشكل أكبر من أجل الامتثال لأهداف الإنتاج المنخفضة التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) حتى نهاية يونيو.

النفط يتجه إلى تحقيق مكاسب للشهر الثالث مع استمرار «أوبك+» في تطبيق سياستها الإنتاجية وتشديد أمريكا على التدفقات الروسية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الاقتصادية

يتجه النفط الخام إلى تحقيق مكاسب للشهر الثالث على التوالي مع استمرار «أوبك+» في تطبيق سياستها الإنتاجية بهدف إعادة التوازن إلى السوق، إضافة إلى تشديد الولايات المتحدة العقوبات على التدفقات الروسية، في حين أن توقعات الطلب الهشة في الصين كانت بمنزلة رياح معاكسة. فيما توقع محللون لـ «الاقتصادية» استمرار مجموعة «أوبك+» في سياستها الإنتاجية دون تغيير حتى اجتماع يونيو، مؤكدين أنه لا حاجة للتغيير في اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المقبلة، حيث قرر التحالف بشكل جماعي خفض 2.2 مليون برميل يوميا من الإنتاج طوعا خلال الربع الحالي. ورجحت مجموعة جولدمان ساكس مواصلة النفط الصعود هذا العام مع قيام البنوك المركزية بتخفيض أسعار الفائدة، ما يساعد على دعم الطلب الصناعي وزيادة الاستهلاك.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون: إن تقديرات الإنتاج لفبراير أظهرت أن أعضاء في «أوبك +»، خاصة العراق وكازاخستان، استمروا في الإنتاج الزائد بما يتجاوز حصصهم.

وفي هذا الإطار، أكد سيفين شيميل مدير شركة «في جي أندستري» الألمانية، أن «أوبك+» متمسكة بتمديد تخفيضات الإنتاج لحين حدوث استقرار وتوازن بين العرض والطلب على أسس راسخة، مشيرا الى أنه في أوائل مارس الجاري أعلن أعضاء التحالف الذين تعهدوا بتخفيضات الربع الأول أنهم سيمددون تخفيضات العرض حتى نهاية الربع الثاني.

وسلط الضوء على قيام السعودية والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان وروسيا بخفض إنتاجها وصادراتها من النفط الخام في النصف الأول من 2024 مع تخفيضات طوعية إضافية، إضافة إلى التخفيضات الطوعية التي أعلنتها «أوبك+» سابقا في أبريل 2023 وتم تمديدها لاحقا حتى نهاية 2024.

من جانبه، ذكر روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن صادرات النفط الخام الأمريكية وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 4 ملايين برميل يوميا في 2023 حيث تعد الولايات المتحدة الآن مورداً رئيساً للنفط الخام إلى أوروبا وآسيا.

وأشار إلى أهمية حوار الطاقة بين «أوبك» والصين والذي عقدت أحدث جولاته أخيرا، لافتا إلى أن المشاورات بشأن قضايا الطاقة ذات الاهتمام المشترك لها قيمة كبيرة للغاية، حيث تسهم في استقرار سوق النفط لصالح المنتجين والمستهلكين والاقتصاد العالمي على حد سواء، كما تساعد على مواجهة التحديات المشتركة.

من جانبه، قال ماركوس كروج كبير محللي شركة «أيه كنترول» لأبحاث النفط والغاز، إن العقود الآجلة للنفط ارتفعت بسبب الاضطرابات الجيوسياسية والمؤشرات على أن «أوبك+» ستلتزم بتخفيضات الإنتاج الحالية عندما يعقد الاجتماع الوزاري في الأسبوع المقبل.

وأشار إلى أن استمرار ضربات الطائرات دون طيار من قبل أوكرانيا يعيق قدرات روسيا في تكرير النفط الخام بينما تتوقع السوق أن «أوبك+» لن توصي بتغييرات في سياسة إمدادات النفط.

ارتفاع صادرات النفط الروسية رغم العقوبات لتصل إلى 3.32 مليون برميل يوميا

الاقتصادية

عوضت صادرات روسيا من النفط الخام المنقولة بحرا نحو نصف الخسائر التي منيت بها خلال الأسبوع الماضي رغم تزايد الأدلة على أن العقوبات بدأت أخيرا في وضع العراقيل أمام سلسلة إمدادات النفط الروسية.

وارتفعت صادرات النفط الروسية خلال الأسبوع المنتهي في 24 مارس الجاري بواقع 360 ألف برميل يوميا لتصل إلى 3.32 مليون برميل يوميا.

وأظهرت بيانات تتبع حركة ناقلات النفط، التي جمعتها، تراجع متوسط صادرات النفط الروسية خلال الأسابيع الأربعة الماضية، بنحو 40 ألف برميل يوميا ليصل إلى 3.24 مليون برميل يوميا.

وارتفعت صادرات النفط الروسية في الأسبوع المنتهي في 24 مارس الجاري بعد انتهاء أعمال الصيانة في أهم محطة تصدير روسية في منطقة البلطيق، حيث بدأت العواصف التي ضربت مرارا وتكرارا ميناء روسيا الرئيس في المحيط الهادئ في الأسابيع الأخيرة في التراجع.

مصادر: «أوبك+» لن تغير سياسة الإنتاج قبل اجتماع يونيو الاقتصادية

قالت ثلاثة مصادر في أوبك+ لرويترز اليوم إن من غير المرجح أن تجري أوبك+ أي تغييرات في سياسة إنتاج النفط قبل اجتماع كل وزرائها المعنيين في يونيو.

ومن المقرر عقد اجتماع لجنة المراقبة الوزارية المشتركة الأسبوع المقبل لكن لا توصيات تتعلق بالسياسة متوقعة خلال هذا الاجتماع.

وتعقد منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها بقيادة روسيا، فيما يعرف باسم أوبك+، اجتماعا لهذه اللجنة عبر الإنترنت في الثالث من أبريل لمراجعة تنفيذ السوق والأعضاء لتخفيضات الإنتاج.

وقالت المصادر، إنها لا تتوقع اتخاذ إجراء قبل يونيو، وقد يكون اجتماع أبريل سريعا ومباشرا.

ومن المقرر عندما تنتهي القيود الطوعية في نهاية يونيو أن ينخفض إجمالي تخفيضات أوبك+ إلى 3.66 مليون برميل يوميا، وهو ما اتفق عليه في قرارات سابقة بدءا من عام 2022.

وتنعقد اجتماعات لجنة المراقبة الوزارية المشتركة بمشاركة دول أوبك+ الكبرى السعودية وروسيا والإمارات.

وتجتمع اللجنة عادة كل شهرين ويمكنها تقديم توصيات لتعديل سياسة الإنتاج والتي يمكن لاحقا مناقشتها والتصديق عليها في اجتماع وزاري كامل يضم جميع الأعضاء.

مصفاة كويبيشيف الروسية توقف العمل بإحدى وحدتيها بعد هجوم بطائرة مسيرة الاقتصادية

قال مصدران في صناعة النفط لـ«رويترز» اليوم الاثنين: إن مصفاة كويبيشيف لتكرير النفط المملوكة لشركة روسنفت بمدينة سامارا الروسية أوقفت إحدى الوحدتين الرئيستين التي تمثل نصف طاقتها بعد هجوم بطائرة مسيرة خلال الأيام القليلة الماضية. ونقلت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء عن الحاكم الإقليمي دميتري أزاروف أن حريقا اندلع في المصفاة بعد هجوم بطائرة أوكرانية مسيرة صباح السبت. وأضاف أزاروف أن الحريق اندلع في الوحدة الرئيسة لتكرير النفط. وكثفت أوكرانيا هجماتها على البنية التحتية النفطية الروسية منذ بداية العام واستهدفت عديدا من المصافي الكبيرة في محاولة لشل الجيش الروسي وعرقلة تقدمه.

وتظهر حسابات «رويترز» أن طاقة تكرير النفط الروسية التي توقفت في الربع الأول نتيجة هجمات الطائرات المسيرة الأوكرانية على نحو 7 منشآت تصل إلى نحو 4.6 مليون طن (370500 برميل يوميا)، أو ما يعادل 7 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية، علاوة على ما يرتبط بأعمال الصيانة لأسباب أخرى.

وقال أزاروف: إن هجوما متزامنا بطائرة مسيرة على مصفاة أخرى في المنطقة لم ينجح ولم تتعرض منشآتها لأضرار.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية للوحدة المتضررة بمصفاة كويبيشيف 9500 طن متري يوميا (70000 برميل يوميا)، أي نحو نصف طاقة المنشأة.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية لوحدة التكرير الأخرى بالمصفاة 10500 طن يوميا. ولم يتضح على الفور ما إذا كانت الوحدة تعمل بصورة طبيعية.

في العام الماضي، احتلت مصفاة كويبيشيف المرتبة 29 بين مصافي النفط الروسية قياسا بحجم الإنتاج، ما يمثل 1.34 % من إجمالي الإنتاج، إذ قامت بمعالجة 3.687 مليون طن من النفط الخام.

رغم مجانية الرياح والشمس .. اقتصاد ما بعد الجائحة يعيق الاستثمارات في مشاريع الطاقة المتجددة الاقتصادية

تجلب الرياح التي تهب على الأراضي الزراعية شمالي ألمانيا أمورا كثيرة إلى قرية سبراكيبويل، ضباب وأمطار، وطيور لقلق مهاجرة بين الحين والآخر، ورائحة خفيفة لسماد الحقول المخصبة حديثا.

لعل أفضل تلك الأمور، المال العائد من بيع الكهرباء التي تولدها توربينات الرياح، التي ترصع الحقول الخضراء المسطحة الممتدة حتى بحر الشمال. جزء من المال يذهب إلى أيدي سكان القرية أنفسهم.

الأمر ليس بالسهل. فالرياح المعاكسة الناشئة عن اقتصاد ما بعد الجائحة - بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم – تعمل على إعاقة الاستثمار المكلف في كثير من الأحيان في طاقة الرياح والطاقة الشمسية وغيرها من أشكال الطاقة النظيفة.

يؤدي ذلك إلى تباطؤ نمو مصادر الطاقة المتجددة اللازمة لدرء تغير المناخ، في الوقت الذي يجب أن تسرع فيه لتحقيق الهدف الطموح الذي تم التوصل إليه في قمة الأمم المتحدة للمناخ لتعزيز قدرة الطاقة النظيفة.

لكن سبراكيبويل شهدت حياة جديدة وازدهارا بفضل الطاقة المتجددة. رغم صغر حجمها، إلا أن بعض ممارسات القرية الألمانية تقدم دروسا يمكن أن يتردد صداها عالميًا.

أرباح مزارع الرياح التي يملكها السكان لا تجعل المستفيدين أغنياء، بل هي احتياط مالي يمنحهم بعض الحرية. تسهم التوربينات في ضرائب تبلغ نحو 400 ألف يورو (أكثر من 432 ألف دولار). ساعد ذلك على توفير ساحة لعب جديدة، ومسار للدراجات، ودروس مجانية حتى في العزف على البيانو لأطفال سبراكيبويل.

بالنسبة إلى المشاريع الجديدة، فإن العقبات العالية تشمل ارتفاع تكاليف الاقتراض التي تجعل تمويل المشاريع أكثر تكلفة، وارتفاع الأسعار، واختناق سلاسل توريد توربينات الرياح والشفرات، والمعارضون الذي يقولون «ليس في عقر داري».

رفع أسعار الفائدة من الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنوك أخرى دفع اقتصاديين في كلية لندن الجامعية إلى التحذير من «أضرار جانبية خضراء» ووصفوا تكاليف الاقتراض المرتفعة التي تهدف إلى مكافحة التضخم بأنها «أخبار سيئة للتحول الأخضر».

الوضع أكثر خطورة بالنسبة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض في أماكن، مثل: إفريقيا، حيث تكاليف الاقتراض للاستثمارات الأولية اللازمة لمصادر الطاقة المتجددة مرتفعة بالفعل، بل ارتفعت أكثر.

تعيق أسعار الفائدة المرتفعة مصادر الطاقة المتجددة أكثر بكثير من إعاقتها لمشاريع الوقود التقليدي. معظم تكلفة مصادر الطاقة المتجددة تدفع مقدما في شراء توربينات الرياح أو الألواح الشمسية، بينما تكاليف تشغيلها في المستقبل ضئيلة للغاية - فالرياح تهب والشمس تشرق مجانا. وهذا يجعل تكلفة الاقتراض عاملاً أكثر أهمية في تحديد ما إذا كان المشروع سيكون مربحًا.

علاوة على ذلك، التضخم الذي أدى إلى رفع تكلفة بناء المرافق، إضافة إلى نقص المعدات بسبب تعطل سلاسل التوريد. انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز العالمي لأسهم الشركات ذات الأعمال المرتبطة بالطاقة النظيفة 26 % خلال العام الماضي، حتى مع ارتفاع مؤشرات السوق الأوسع إلى مستويات قياسية.

وصف ديفيد شيبرد، من شركة الاستشارات العالمية بارينجا، الفائدة المرتفعة في الولايات المتحدة بأنها «عثرة» أمام بعض مشاريع الطاقة المتجددة.

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يفتقر نصف السكان إلى إمكانية الوصول إلى الكهرباء، تواجه مشاريع الطاقة المتجددة تحديات أكثر صعوبة في التمويل. بسماء تملؤها أشعة الشمس، الطاقة الشمسية خيار واضح، لكن سكان أفريقيا البالغ عددهم 1.2 مليار نسمة يمتلكون خمس الطاقة الشمسية المتوافرة في ألمانيا الملبدة بالغيوم.

27 مارس .. ذكرى سنوية ترسخ عزم الحكومة والمجتمع في تنفيذ مبادرة السعودية الخضراء الاقتصادية

تحظى قضايا البيئة بأولوية في أجندات معظم الحكومات على الصعيد العالمي، لكن هذه الأفضلية تبقى عند حدود الترف الفكري، الذي يدبج النقاش السياسي والإعلامي، ما لم تكن مقرونة بقرارات عملية وخطوات إجرائية، من شأنها إيقاف التدهور البيئي، بالتفكير في سبل توفر حلولا مبتكرة، تؤطر السعي نحو حضارة مشرقة بضرورة صيانة الطبيعة. كان هذا النهج ديدن السعودية منذ عقود، وازداد التشبث به في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع رنين الأجراس المحذرة من مغبة بلوغ البشرية نقطة اللاعودة في المسألة البيئية.

وشكَّل قرار مجلس الوزراء تحديد، يوم 27 مارس من كل عام، يوما رسميا لمبادرة السعودية الخضراء، مؤشرا جديدا يؤكد مدى التزام السعودية بتكثيف الجهود لضمان أفضل حماية للبيئة، كما يبقى أبلغ تعبير عن درجة انشغالها بالتصدي لمخاطر التغير المناخي التي تهدد كوكب الأرض.

عادة ما ارتبطت فكرة تخليد الأيام والمناسبات في تاريخ الأمم بأهمية الحدث ومركزية الموضوع لدى الدولة، قيادة وشعبا. واختيار هذا اليوم تحديدا للاحتفاء الذي يصادف تاريخ إطلاق «مبادرة السعودية الخضراء»، عام 2021، يأتي لتحويل المبادرة الطموحة إلى عيد يتكرر كل عام ويتجدد، أي إلى ذكرى سنوية، تسترعي اهتمام الجميع وانخراطه، كل بإمكانياته ومن موقعه، الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في تحقيق أهدافها لتشييد صرح سعودية المستقبل.

تسعى هذه المبادرة التي تشكل إلى جانب «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» خريطة طريق سعودية واضحة وطموحة للعمل المناخي الإقليمي، إلى صناعة الفارق بالعمل والإنجاز على أرض الواقع. وترفع لأجل ذلك السقف عاليا، فهذه المبادرة البيئية تبقى الأضخم من نوعها في المنطقة، حيث تستهدف زراعة 10 مليارات شجرة، ما يعني إعادة تأهيل مساحة تصل إلى 40 مليون هكتار في كل أنحاء البلاد. كما أنها حل جذري لمعضلة التصحر التي تشكل تهديدا اقتصاديا كبيرا، إذ تتكبد البلاد جراء العواصف الرملية خسائر سنويا تقدر ب 13 مليار دولار.

تضم تفاصيل المشروع 81 مبادرة، باستثمارات مهمة تتجاوز قيمتها 705 مليارات ريال (188 مليار دولار)، تستهدف بدرجات مختلفة تعزيز انخراط السعودية في الاقتصادين الأخضر والدائري، فالمواعد تتزاحم على أجندات الرياض بهذا الشأن، فعام 2030 موعد تحقيق زيادة بنسبة 50 % من الطاقة المتجددة، وحددت عام 2060 لتحقيق الحياد الصفري في الكربون.

تعد مبادرة السعودية الخضراء نموذجا متجددا للاهتمام بالإنسان، فمن شأن زيادة المساحات الخضراء في السعودية (الحدائق والمتنزهات والغابات) أن يلطف الأجواء الحارة، ويخفض من درجات الحرارة، فضلا عن المساهمة في تعزيز الرفاهية الاجتماعية، بخروج الأفراد والأسر إلى الأماكن العامة للاستمتاع بالطبيعة الخلابة، ما يتيح فرصا للعناية أكثر بالصحة، فطقس «شينرين يوكو» (الاستحمام في الغابة) أحد أسرار جودة ورفاهية في اليابان.

هكذا تشكل السعودية استثناء في منظورها للبيئة، بحرصها الشديد على الدفع قدما بهذه الأفكار حتى تصنع الفارق على أرض الواقع، وذلك بتعدد المبادرات، وتتنوع المشاريع، لكنها تجمع على نفس الهدف والغاية، فهذه المبادرة بمعية «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» تطرح خريطة طريق طموحة وواضحة للعمل المناخي الإقليمي، وتمكن من إيجاد فرصة اقتصادية في المنطقة برمتها.

تمثل المبادرة وجها من أوجه الثورة الناعمة التي تشهدها السعودية، منذ الإعلان عن «رؤية 2030»، فرحلة التحول الاقتصادي دفعت السعودية نحو الرهان على بدائل أخرى، في مسيرة البحث عن حل لمعادلة النمو الاقتصادي والاستدامة البيئة، مقدمة تجربتها جوابا قاطعا في ثلاث كلمات: «الإنسان والاقتصاد والبيئة».

19 مشروعا سعوديا للطاقة المتجددة تستهدف خفض الانبعاثات بـ 24.8 مليون طن سنويا

الاقتصادية

يستهدف برنامج الطاقة المتجددة أحد برامج رؤية السعودية 2030 إلى زيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى ما يقارب 50 % من مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء، إذ بدأ مشروعان ضمن 19 مشروعا في التشغيل فعليا، الأول للطاقة الشمسية في سكاكا، والثاني لطاقة الرياح في دومة الجندل.

وتتماشى مشروعات الطاقة المتجددة مع مبادرة السعودية الخضراء التي تستهدف تقليل الانبعاثات الكربونية، والتشجير واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية.

وتستهدف مشاريع الطاقة المتجددة البالغ عددها 19 حين ربطها بالشبكة، توليد طاقة كهربائية بكمية 43698 جيجاواط ساعة سنويا، ومن المتوقع أن تسهم في تزويد ما يقارب 2.6 مليون وحدة سكنية بالكهرباء سنويا، كما ستسهم في خفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 24.8 مليون طن سنويا.

ووفقا لوحدة التحليل المالي في صحيفة «الاقتصادية»، بلغت كمية الكهرباء المولدة من مشاريع الطاقة المتجددة التي تم ربطها بالشبكة 2520 جيجاواط ساعة سنويا خلال عام 2022.

وتوزعت هذه الطاقة بين مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح بنحو 1588 جيجاواط ساعة سنويا، إضافة إلى 932 جيجاواط ساعة سنويا من مشروع سكاكا للطاقة الشمسية.

وتستحوذ مشاريع الطاقة على 84.8 % من مشاريع الطاقة المتجددة في السعودية، فمن بين 19 مشروعا طاقتها الإجمالية 14513 ميجاواط، تبلغ حصة الطاقة الشمسية 12313 ميجاواط من خلال 15 مشروعا، مقابل أربعة مشروعات لطاقة الرياح بطاقة 2200 ميجاواط تمثل 15.2 % من الإجمالي.

وتم تشغيل مشروع سكاكا للطاقة الشمسية في الربع الرابع 2019، بينما تم تشغيل مشروع دومة الجندل لطاقة الرياح في الربع الرابع 2022. فيما 17 مشروعا آخر لم تدخل قيد العمل بعد.

شكوى صينية أمام «التجارة العالمية» ضد خطط أميركية للسيارات الكهربائية

الشرق الأوسط

قدمت الصين شكوى إلى منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة، يوم الثلاثاء، بشأن ما تقول إنها متطلبات تمييزية لدعم السيارات الكهربائية. وابتداءً من هذا العام، لن يكون مشترو السيارات في الولايات المتحدة مؤهلين للحصول على إعفاءات ضريبية تتراوح بين 3750 دولاراً و7500 دولار، إذا كانت المعادن المهمة أو مكونات البطاريات الأخرى مصنوعة من قِبل شركات صينية أو روسية أو كورية شمالية أو إيرانية.

الاعتمادات هي جزء من التشريع المناخي المميز للرئيس الأميركي جو بايدن، المسمى قانون الحد من التضخم لعام 2022. وقالت وزارة التجارة الصينية في بيان نُشر على الإنترنت، إن الولايات المتحدة صاغت سياسات دعم تمييزية لمركبات الطاقة الجديدة باسم الاستجابة لتغير المناخ.

وقالت إن الخطوة الأميركية استبعدت المنتجات الصينية، وشوهت المنافسة العادلة، وعطلت سلسلة التوريد العالمية لمركبات الطاقة الجديدة. ويمكن للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية ومقرّها جنيف تقديم شكاوى حول الممارسات التجارية للأعضاء الآخرين وطلب الإغاثة من خلال عملية تسوية المنازعات.

والصين هي اللاعب المهيمن في مجال بطاريات السيارات الكهربائية ولديها صناعة سيارات سريعة التوسع يمكن أن تتحدى شركات صناعة السيارات الراسخة في العالم. وأطلق الاتحاد الأوروبي، الذي يشعر بالقلق إزاء التهديد المحتمل لصناعة السيارات، تحقيقاته الخاصة في الدعم الصيني للسيارات الكهربائية في العام الماضي.

وبموجب القواعد الأميركية الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من يناير (كانون الثاني) الماضي، كانت 13 فقط من بين أكثر من 50 سيارة كهربائية معروضة للبيع في الولايات المتحدة مؤهلة للحصول على إعفاءات ضريبية، بانخفاض عن نحو عشرين طرازاً في عام 2023.

وحدة «غازبروم» تشتري حصة «شل» السابقة في «سخالين» للطاقة بمليار دولار

الشرق الأوسط

استحوذت شركة «سخالين» للمشروعات، وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة «غازبروم» العملاقة للطاقة التي تسيطر عليها الدولة الروسية، على حصة «شل» السابقة البالغة 27.5 في المائة في شركة «سخالين» للطاقة، منتج الغاز الطبيعي المسال الروسي، مقابل نحو مليار دولار، وفقاً لقرار حكومي.

كما ألغت الحكومة رسمياً قرارها الذي صدر قبل عام، بشأن بيع الحصة إلى شركة «نوفاتك»، منافسة «غازبروم»، دون تقديم تفسير، وفق «رويترز».

وتمتلك شركة «غازبروم» الآن حصة 50 في المائة بمشروع «سخالين» للطاقة الواقع في الطرف الجنوبي من جزيرة سخالين الروسية الواقعة في المحيط الهادي. ويظل الشركاء الآخرون هم الشركات اليابانية «ميتسوي» بنسبة 12.5 في المائة، و«ميتسوبيشي» بنسبة 10 في المائة.

وبعد قرار موسكو إرسال قوات إلى أوكرانيا في فبراير (شباط) 2022، أعلنت «شل» أنها ستنسحب من المشروع الذي كانت تملك فيه حصة تبلغ 27.5 في المائة ناقص سهم واحد.

وفي يونيو (حزيران) 2022، تحولت شركة تشغيل «سخالين 2-» إلى كيان روسي بموجب مرسوم رئاسي. وطُلب بعد ذلك من «شل»، وكذلك «ميتسوي» و«ميتسوبيشي» التقدم بطلب للحفاظ على حصصهم إذا كانوا يرغبون في ذلك.

وشكلت شركة «سخالين» للطاقة في عام 2022 ما يقرب من 3 في المائة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال. وتتجه شحناتها بشكل رئيسي إلى اليابان وكوريا الجنوبية والصين والهند ودول آسيوية أخرى.

في الاحتفاء الأول بها... «السعودية الخضراء» تعزّز حماية الكوكب

الشرق الأوسط

تنطلق الأربعاء فعاليات يوم مبادرة السعودية الخضراء، تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء في جلسته الأخيرة يوم الأربعاء الماضي، برئاسة الملك سلمان بن عبد العزيز، الذي حدّد يوم الـ27 من شهر مارس (آذار) من كل عام يوماً رسمياً لـ«مبادرة السعودية الخضراء»، الذي يكشف عن دور المملكة وتطورها في مجال تحقيق الاستدامة وحماية الحياة على كوكب الأرض من التدهور البيئي.

المبادرة التي أطلقها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي في مارس 2021، ينبثق عنها عدد من البرامج والمشروعات، وتُشرف على تنفيذ خطة مستدامة وطويلة الأجل للعمل المناخي، تدعم طموح السعودية المتمثل في تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060، عبر تبنٍّ نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، كما تعمل على تسريع رحلة انتقال السعودية نحو الاقتصاد الأخضر. يجسّد «يوم مبادرة السعودية الخضراء»، في 27 مارس من كل عام، مناسبة وطنية تحتفي بإطلاق المبادرة في اليوم نفسه من عام 2021، مروراً بالإنجازات التي حققتها المملكة في مجال العمل المناخي، وترسيخاً لقضايا البيئة محلياً ودولياً، وتسليط الضوء على أهمية تضافر وتوحيد جهود المجتمع للوصول إلى مستقبل أكثر استدامة للجميع. وتمثل المبادرة رؤية الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي رئيس اللجنة العليا لـ«السعودية الخضراء»، في مواجهة تحديات التغير المناخي، وتحسين جودة الحياة وحماية البيئة ودفع عجلة الابتكار المستدام بما يعود بالنفع على الأجيال القادمة.

دور رائد

تلعب الرياض دوراً رائداً في تقليل آثار التغير المناخي والانبعاثات الكربونية، بالنظر إلى مواردها وخبراتها الغنية في إدارة استقرار الطاقة عالمياً، وتُعد السعودية وفقاً لخبراء ومختصين، مؤهلة لقيادة حقبة جديدة من العمل المناخي، والمساهمة بشكل كبير في الجهود العالمية لتقليل الانبعاثات الكربونية. وأكد الأمير عبد العزيز بن سلمان وزير الطاقة السعودي، خلال اجتماع وزراء العرب المعنيين بشؤون المناخ في الرياض في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، أن الاستجابة لتحديات التغيّر المناخي مسؤولية مشتركة بين الجميع، مع اختلاف المسؤوليات بين الدول المتقدمة والنامية، حسب الاتفاقات الدّولية، لمسؤوليتها التاريخية عن الانبعاثات. موضحاً أن لكل منطقة ظروفها التي تتطلب وسائل وآليات تنفيذ مختلفة للتعامل مع هذا التحدي، موضحاً أهمية 4 محاور، تتمثل في: «التكيف، والتخفيف، والتمويل، والجرد العالمي»، مشدّداً على الدور الحيوي للشباب والشابات في الاستجابة لتحديات التغيّر المناخي، لتطوير حلول وابتكارات جديدةٍ، مؤكداً ضرورة تشجيعهم وتمكينهم للمشاركة الفاعلة في صنع القرار.

ترسيخ للاهتمام

وأكد عبد الرحمن الفضلي، وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي، عبر حسابه الشخصي على منصة «إكس»، أن تخصيص مجلس الوزراء يوماً سنوياً لمبادرة «السعودية الخضراء» يُمثّل ترسيخاً لاهتمام القيادة بقضايا البيئة محلياً ودولياً، ودعماً لنهج المملكة في قيادة الحقبة الخضراء، وضمان مستقبلٍ أكثر استدامة للأجيال القادمة.

من جانبه، قال ماجد الحقيل، وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان في السعودية، إنها «مناسبة وطنية جديدة... سنتشارك نحن السعوديين، من خلالها مُنجزاتنا التي عملنا على تنفيذها لتحقيق مُستهدفات مبادرة (السعودية الخضراء). وسنواصل مسيرتنا لتعزيز ازدهار مُدننا ورفع مستوى جودة الحياة فيها». وأضاف، عبر حسابه على «إكس»: «طموحاتنا كبيرة. ونحن قادرون دائماً على تحقيقها».

ومن المنتظر أن تنظّم العديد من الجهات الحكومية فعاليات مرتبطة بـ«يوم مبادرة السعودية الخضراء» لإبراز جهودها في إطار المبادرة التي تهدف إلى تقليل الانبعاثات الكربونية، وتشجير السعودية، وحماية المناطق البرية والبحرية، ما يساهم بالضرورة في تحقيق هدف زراعة 10 مليارات شجرة داخل السعودية، و40 مليار شجرة في جميع أنحاء المنطقة، ما سيخفض بالنتيجة الانبعاثات الكربونية حول العالم بنسبة 2.5 في المائة.

وبلغة الأرقام، فإن المبادرة التي تسعى بالنتيجة إلى حماية البيئة وتحسين جودة الحياة في البلاد، لضمان مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة، أُطلقت من اعتماد المبادرة 43 مبادرة تشجيرية لتحقيق مستهدف زراعة الأشجار وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وفقاً لما أكدته وزارة البيئة والمياه والزراعة لـ«الشرق الأوسط».

77 برنامجاً مختلفاً

ومنذ الإعلان عن مبادرة السعودية الخضراء، أُطلق 77 برنامجاً مختلفاً لدعم هذه الأهداف ودفع عجلة النمو المستدام، باستثمارات تتجاوز قيمتها 700 مليار ريال سعودي. وحوّلت السعودية التزاماتها إلى إجراءات ملموسة من خلال توحيد جهود القطاعين الحكومي والخاص ودعم فرص التعاون والابتكار، كما تتجه نحو تحقيق طموحاتها المناخية الوطنية ودعم الأهداف العالمية في هذا الإطار.

43 مبادرة تشجيرية

تستهدف المبادرات التشجيرية الـ43 زراعة نحو 400 مليون شجرة بحلول عام 2030، ووفق حديث المتحدث الرسمي لوزارة البيئة والمياه والزراعة لـ«الشرق الأوسط»، فقد ساهمت المبادرات حتى الربع الثالث من 2023 بـ«زراعة 43.9 مليون شجرة في مختلف أنحاء السعودية، واستصلاح 94 ألف هكتار من الأراضي المتدهورة، وتحقيق زيادة بنسبة 300 في المائة في السعة الإنتاجية في خفض انبعاثات الكربون، وأكثر من 8 غيغاواط في السعة الإنتاجية لمشاريع الطاقة المتجددة».

التنوع البيولوجي

وفي سبيل تقوية التنوع البيولوجي وتعزيزه، واسترداد البيئة الطبيعية المحلية وزيادة نسبة المناطق المحمية إلى أكثر من 30 في المائة، من إجمالي مساحة الأراضي في السعودية، حسب مساعي المبادرة، أفادت الوزارة لـ«الشرق الأوسط» بأنه في الوقت الراهن، تبلغ نسبة المناطق البرية المحمية 18.1 في المائة، ونسبة المناطق البحرية المحمية 6.49 في المائة، من إجمالي مساحة المملكة، وأضافت الوزارة أنه يجري العمل على تنفيذ 4 مبادرات ستسهم في زيادة نسبة المناطق البرية المحمية إلى أكثر من 21 في المائة، وزيادة نسبة المناطق البحرية المحمية إلى أكثر من 26 في المائة بحلول عام 2030.

ومنذ إطلاق مبادرة «السعودية الخضراء»، أُعيد توطين 1669 حيواناً مهدداً بالانقراض مثل المها العربي، وغزال الرمل، والوعل، في المحميات الطبيعية بالمملكة حيث تساعد هذه الحيوانات على تعزيز التنوع البيولوجي.

المشاركة المجتمعية

ودعت المبادرة جميع أفراد المجتمع السعودي للمشاركة في فعاليات النسخة الأولى من «يوم مبادرة السعودية الخضراء»، وأكّد المتحدث باسم الوزارة صالح بن عبد المحسن بن دخيّل أن هناك «إقبالاً كبيراً من قبل أفراد المجتمع للمشاركة في مبادرات التشجير الجارية في مختلف أنحاء البلاد، حيث وصل عدد المتطوعين إلى 150 ألف شخص من مختلف شرائح المجتمع خلال العامين الماضيين، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد خلال الفترة المقبلة».

الاستشعار عن بعد

وعلى صعيد التقنيات الزراعية الجديدة التي تم الاستفادة منها في إطار الحلول المستدامة التي تحافظ على البيئة وتمكّن السعودية من الوصول إلى اكتفائها الذاتي، أطلقت وزارة «البيئة والمياه والزراعة» برنامج تقنيات الاستشعار عن بعد والذكاء الاصطناعي لدراسة واقع مناطق الغطاء النباتي، والإسهام في تحقيق مستهدفات مشاريع التشجير ومبادرة السعودية الخضراء.

جدير بالذكر أن التقنيات وقدرات النمذجة المتقدمة تدعم جهود زراعة الأشجار في المناطق التي يصعب الوصول إليها من خلال تحديد المواقع المناسبة لزراعتها، ودراسة طبيعة التربة والأنواع النباتية، ورصد حركة الرمال.

روسيا لشركاتها النفطية: خفّضوا الإنتاج عكاظ

طلبت روسيا من شركاتها النفطية خفض الإنتاج في الربع الثاني من العام الحالي؛ لضمان تحقيق مستوى الإنتاج عند 9 ملايين برميل يومياً بحلول نهاية يونيو القادم.

وأضافت مصادر أن الحكومة الروسية حددت أهدافاً لكل شركة، في إشارة إلى عزمها الوفاء بحصتها المتفق عليها في إطار تحالف «أوبك بلس».

وفي وقت سابق هذا الشهر، قال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن روسيا ستخفض إنتاجها وصادراتها النفطية بمقدار 471 ألف برميل يومياً إضافية في الربع الثاني، بالتنسيق مع تحالف «أوبك بلس»، لافتا إلى أن إنتاج النفط الروسي بلغ الشهر الماضي 9.5 مليون برميل يومياً.

«أديس» السعودية تبرم اتفاقية لرفع إنتاج حقول نفط متقادمة في مصر

اقتصاد الشرق

وقعت شركة «أديس القابضة» السعودية اتفاقية مع الهيئة المصرية العامة للبترول لزيادة إنتاج حقول نفط متقادمة في مصر، وفق إفصاح صدر عن الشركة اليوم الأربعاء.

يمتد أجل الاتفاقية 10 سنوات مع إمكانية التمديد لعشر سنوات أخرى، وسيحق للشركة الاستفادة من عوائد الإنتاج الإضافية بناءً على آلية متفق عليها بين الطرفين.

تخطط «أديس» لاستثمار 112.5 مليون ريال (30 مليون دولار) في حقول شركة «قناة السويس للزيت» (سوكو) و135 مليون ريال (36 مليون دولار) في حقول شركة شقير البحرية للزيت (أوسوكو) خلال أول 3 سنوات من الاتفاقية بهدف تحقيق زيادة في معدلات الإنتاج.

وسيرتبط حجم وجدول دفعات الاستثمار بمستويات الزيادة المحققة في معدلات الإنتاج. كما سيتراوح نصيب التحالف من الزيادة في الإنتاج ما بين 61% و72% حسب الإنتاج الإجمالي من النفط، وبسعر استرشادي للبرميل يُحدد وفق أسعار السوق، بحسب الإفصاح.

الصين تدعم التعاون مع شركات سعودية في الطاقة وسط موجة استحواذات

اقتصاد الشرق

قال رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين تشنغ شان جيه، إن بلاده تدعم التعاون بين الشركات السعودية والصينية في قطاع الطاقة، وسط موجة استحواذات سابقة وأخرى لم تكتمل بعد وطموحات ومساعٍ للبحث عن فرص استثمارية.

خلال اجتماعه مع الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر هذا الأسبوع، قال تشنغ الذي يتولى رئاسة أرفع هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، إن بلاده ترحب بالشركات السعودية للاستثمار في الصين، وأن الحكومة الصينية زادت بشكل مستمر جهودها لتحرير الاقتصاد وأطلقت سلسلة من السياسات والتدابير لتعزيز الاستثمارات الأجنبية، وفق بيان.

كما أعربت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح عن استعدادها لتعزيز تنسيق مبادرة «الحزام والطريق» مع استراتيجية «رؤية 2030» للسعودية ودعم أرامكو السعودية وغيرها من الشركات السعودية في التعاون مع الشركات الصينية في مجال الطاقة وفقاً للمبادئ التجارية، ومواصلة توسيع الاستثمارات في الصين ودفع علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين وتحقيق تطور أكبر في التعاون العملي في جميع المجالات من أجل تحقيق مصالح ومكاسب متبادلة.

نمت العلاقات بين الصين والمملكة العربية السعودية، في ظل تزايد حاجة بكين إلى النفط تزامناً مع نمو اقتصادها. من جانبها، تعمل أرامكو السعودية على زيادة قدرتها على تحويل النفط الخام إلى كيماويات، وتحاول التوسع في السوق الصينية التي تُعدّ إحدى الأسواق الرائدة عالمياً في مجال الطاقة.

موجة صفقات استحواذ واتفاقيات وشراكة

تأتي هذه التصريحات، وسط موجة شراكات واستحواذات، تسعى من خلالها المملكة إلى بناء قطاع كيميائي عالمي مع الصين. ففي يوليو الماضي، أكملت أرامكو صفقة استحواذ على حصة 10% من شركة «رونغشنغ للبتروكيمياويات» (Rongsheng Petrochemical Co. Ltd) مقابل 24.6 مليار يوان صيني (3.4 مليار دولار أميركي) من خلال شركتها التابعة والمملوكة بالكامل لها «أرامكو لما وراء البحار» (Aramco Overseas Company). جاء ذلك الاستحواذ بعد توقيع اتفاقيات استراتيجية بين «أرامكو السعودية» و«رونغشنغ للبتروكيمياويات» أُعلن عنها أواخر مارس 2023.

وفي مارس 2023، دخلت «أرامكو السعودية» في شراكة استثمارية لتطوير منشأة تضم مصفاة رئيسة ومجمعاً متكاملاً للبتروكيماويات في شمال شرقي الصين. وخلال سبتمبر من العام الماضي، قالت أرامكو إنها تتطلع للاستحواذ على حصة استراتيجية بنسبة 10% في مجموعة «جيانغسو شينغهونغ» الصينية لصناعة البتروكيماويات، لكنها لم تتوصل إلى اتفاق بعد.

قال الناصر إن الصين تعد بالفعل قوة تمثّل 40% من حجم المبيعات العالمية في مجال الكيميائيات، و«أعتقد أن الأهداف الاستراتيجية للصين ولأرامكو السعودية في مجال المواد الكيميائية متوافقة تماماً»، وفق حديثه على هامش منتدى التنمية الصيني الذي عقد أمس الاثنين في بكين.

«الجمع بين نقاط القوة والطموحات»

فيما يتعلق بآفاق التعاون بين «أرامكو» والصين للحدّ من الانبعاثات، قال الناصر: «من الواضح أن الطاقة منخفضة الكربون تُعد مجالاً يحظى بأهمية عالية، ويشمل ذلك الطموحات المناخية لبلدينا، وتتمتع الصين بنقاط قوة متميّزة في مصادر الطاقة المتجددة والمواد الحيوية، في حين أن المملكة وأرامكو لديهما هدف واضح فيما يتعلق بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين والوقود الكهربائي، وتتمتع هذه المجالات بإمكانات كبيرة على المدى البعيد، ولذلك فإن الجمع بين نقاط قوتنا يمكن أن يتناسب مع طموحاتنا».

في 13 ديسمبر 2023، وقّعت السعودية والصين أكثر من 60 مذكرة تفاهم واتفاقية بقيمة تزيد على 25 مليار دولار، في خطوة جديدة تؤكد تنامي علاقات الشراكة ما بين أكبر اقتصاد عربي وثاني أكبر اقتصاد في العالم. تضاف الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الجديدة إلى اتفاقيات استثمارية وقعتها الرياض وبكين خلال الزيارة التاريخية للرئيس الصيني شي جين بينغ إلى المملكة أواخر عام 2022، والتي بلغت قيمتها الإجمالية نحو 50 مليار دولار، وشملت العديد من القطاعات التي تخدم أهداف «رؤية المملكة 2030» و«مبادرة الحزام والطريق» الصينية.

بالأرقام.. حقيقة تصدير النفط السعودي لإسرائيل.. و5 دول تؤمن احتياجات تل أبيب الطاقة

انتشرت شائعات تصدير النفط السعودي لإسرائيل خلال الأسبوعين الماضيين بأطر مختلفة تزعم بأن المملكة تزوّد «باستمرار» تل أبيب بالوقود خلال حربها في غزة المندلعة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

من جانبها، تنشر منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) في هذا التقرير بيانات الشحن -التي حصلت عليها- خلال المدة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 وحتى مارس/آذار 2024، مع شرح وافٍ لها، لإبراز الحقيقة وإزاحة الستار عن تزييف الحقائق الذي قامت به بعض المنصات الإعلامية وبعض الأفراد في وسائل الاتصال الاجتماعي.
ومن أجل معرفة حقيقة تصدير النفط السعودي لإسرائيل سيُركَّز على 3 أدلة رئيسة، وهي واردات مصر النفطية وصادراتها، وصادرات السعودية من محطة سيدي كرير المصرية، وواردات إسرائيل من النفط منذ اندلاع حرب غزة.

بداية.. ما القصة؟
بدأت شائعات تصدير النفط السعودي لإسرائيل بعد نشر أحد المواقع -الذي حذفنا اسمه والخبر فيما بعد لعدم الترويج له، بعد انتشار الخبر- بيانات تشير إلى ناقلات نفط خام سعودية تفرّغ جزءًا من حمولتها بميناء العين السخنة في مصر.

وتوضح الصورة التالية من الموقع الناشر للخبر قائمة بأسماء ناقلات النفط السعودية التي فرّغت جزءًا من حمولتها في العين السخنة

انخدع بعضهم، وزعم آخرون أن النفط الذي يُفرَّغ في العين السخنة يذهب إلى محطة سيدي كرير، ومن ثم إلى إسرائيل، مع عدم وجود أيّ دليل واضح في هذه البيانات على أن هذا النفط ذهب إلى تل أبيب.

والأكثر من ذلك أن بيانات هذه السفن من العام الماضي قبل هجوم 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 بعدّة أشهر، ما يعني أنه ليس لها علاقة بحرب غزة إطلاقًا.

كيف يُصدَّر النفط السعودي عبر مصر؟
بصفة عامة، لا تُصدِّر السعودية نفطها في الأسواق الفورية، ولا في الأسواق المستقبلية، وإنما عبر عقود طويلة الأجل.

وجزء كبير من شحنات النفط الخام والمنتجات النفطية السعودية يُحمَّل على ناقلات عملاقة تملكها الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري «بحري»، وتتجاوز حمولة هذه الناقلات مليوني برميل.

وهناك صعوبة في مرور هذه الناقلات العملاقة عبر قناة السويس، لأنه إذ زادت الحمولة نزلت السفينة أكثر في المياه، وهذا يعني أن عرض السفينة عند سطح الماء أعرض من القناة، الأمر نفسه ينطبق على الناقلات القادمة من دول الخليج الأخرى

ولهذا السبب، أنشِئ خطّا أنابيب السويس-البحر المتوسط، المعروفان اختصارًا باسم «سوميد»، وهما خطّان متوازيان، وطول كل منهما 320 كيلومترًا، وعرض كل منهما 42 بوصة.

ويبدأ الخطّان من العين السخنة في مصر عند بداية قناة السويس تقريبًا، ويذهبان غربًا ثم شمالًا إلى ميناء سيدي كرير على البحر المتوسط القريب من الإسكندرية، كما هو موضح في الخريطة التالية، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة
وتبلغ السعة الإجمالية لخطّي سوميد 2.8 مليون برميل يوميًا، وهي قدرة استيعابية كبيرة تمكن أيضا من قيام ناقلات النفط بتفريغ كل حمولتها في عين السخنة. وتملك «سوميد» الشركة العربية لأنابيب البترول، التي تأسست في مصر عام 1974، وتتوزع ملكية هذه الشركة على الهيئة المصرية العامة للبترول بنسبة 50% ثم السعودية 15% والإمارات 15% والكويت 15% وقطر 5%.
وتملك الشركة ميناء سيدي كرير ومستودعات تخزين النفط، التي تبلغ قدرتها الاستيعابية نحو 22 مليون برميل، فضلًا عن مصفاة صغيرة.
واردات مصر من النفط
أيّ نفط يدخل مصر يُحتسب واردات مصرية، حتى الذي يمر بخط أنابيب سوميد، والذي يُصدَّر من ميناء سيدي كرير، والأمر نفسه في الصادرات -أيضًا-، إذ يُحتسب النفط الخارج من مصر أنه صادرات مصرية، وأغلبها من النفط الخليجي المار في خط «سوميد».
وأمام ذلك، تنشر الحكومة المصرية، وتحديدًا الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات خاصة بمصر فقط عن الصادرات والواردات، ويمكن الاطّلاع على المزيد حول ذلك في الرابط التالي:

- مصر.. ماذا تعرف عن أقدم دولة عربية في صناعة النفط وأكثرها تنوعًا بمصادر الطاقة؟

وبالعودة إلى الكميات المستوردة التي تُحسب أنها واردات مصرية، فإن معظم هذه الواردات يأتي من دول الخليج، وأغلبها من السعودية.
وعلى سبيل المثال، بلغت واردات مصر من النفط الخام والمنتجات النفطية في الأسبوع المنتهي يوم 19 فبراير/شباط 2024 -أعلى مستوى مُسجل منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى مارس/آذار الجاري- نحو 1.5 مليون برميل يوميًا، شكّل النفط السعودي منها 1.378 مليونًا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- واردات مصر النفطية أسبوعيًا حسب النوع منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 حتى مارس/آذار 2024

صادرات مصر من النفط الخام والمنتجات النفطية

كما ذكرنا سابقًا، هناك ادّعاءات بتصدير النفط السعودي لإسرائيل، عبر خط «سوميد»، ثم إلى سيدي كرير، ومن ثم يذهب «باستمرار» إلى إسرائيل، وهنا لا بدّ من معرفة بيانات صادرات مصر النفطية إلى تل أبيب.

في الواقع، بيانات الشحن متوفرة ومن هيئات عدّة، وبالاطّلاع على أرقام إحدى أشهر الشركات، وهي شركة «كبلر»، نجد وصول شحنة نفط خام واحدة فقط إلى إسرائيل منذ بداية أكتوبر/تشرين الأول 2023 (بدأت الحرب البرية على غزة يوم 27 أكتوبر) وحتى منتصف مارس/آذار 2024.

وتاريخ الشحنة كان في الأسبوع المنتهي 11 ديسمبر/كانون الأول 2023، وقدرها 301.7 ألف برميل (43.1 ألف برميل يوميًا)، إذًا، القول بتصدير النفط السعودي لإسرائيل عبر مصر «باستمرار» ليس صحيحًا على الإطلاق، لأن البيانات تُظهر شحنة وحيدة.

وفضلًا عن ذلك، فإن شحنة النفط الوحيدة هذه التي وصلت إسرائيل من سيدي كرير، ليست من السعودية، ولكن من دولة أخرى، كما أنه ليس هناك أيّ شحنات نفط خام على الإطلاق في عام 2024، كما يوضح الرسم البياني التالي

وإذا كان هذا يتعلق بالنفط الخام فقط، وأن إسرائيل قد تكون استوردت مشتقات نفطية أخرى مثل البنزين والديزل وغيرهما، فإن بيانات شركة كبلر الخاصة بصادرات مصر من البنزين والديزل ووقود الطائرات توضح أن مصر لم تصدِّر أيّ منتج نفطي إلى إسرائيل على الإطلاق.

أين ذهبت صادرات النفط السعودي من سيدي كرير؟

بعد معرفة أن غالبية الواردات المصرية تأتي من السعودية، وأن تصدير النفط السعودي لإسرائيل عبر مصر في الأشهر الماضية غير صحيح، يبقى سؤال: إلى أن يذهب النفط السعودي بعد وصوله إلى مصر؟ الإجابة ستكون من بيانات من صادرات محطة سيدي كرير في مصر.

وتوضح بيانات الشحن، التي حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة، أن النفط السعودي الذي تمّ تفريغه في العين السخنة بمصر ذهب إلى سيدي كرير، ثم إلى العديد من الدول الأوروبية، أبرزها بولندا وهولندا وإيطاليا وإسبانيا، كما يرصد الرسم البياني التالي

وهذا يؤكد أن هناك تضليلًا بشأن تصدير النفط السعودي لإسرائيل عند الاعتماد على ما صدّرته السعودية إلى العين السخنة، خاصة أن هذه الإشاعات لم توضح إلى أين ذهب النفط السعودي، مثلما توفر البيانات في الرسم البياني السابق.

واردات إسرائيل من النفط

على الجانب الآخر، فإن بيانات واردات إسرائيل من النفط توضح أن أغلب الكميات المستوردة يأتي من 3 دول: قازاخستان عن طريق روسيا، وأذربيجان عن طريق تركيا، والغابون، كما تستورد تل أبيب النفط من نيجيريا والبرازيل.

جدير بالذكر أن إسرائيل كانت تستورد نفطًا من كردستان العراق عن طريق ميناء جيهان التركي حتى مارس/آذار 2023، عندما توقَّف الضخ في الأنبوب، وأوقِفت الصادرات حتى الآن، فتحولت إسرائيل إلى استيراد النفط من الغابون.

ويستعرض الرسم البياني التالي، الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- واردات إسرائيل من النفط حسب المصدر

خلاصة القول، وبناءً على ما أوضحته الرسومات السابقة والبيانات التي حصلت عليها منصة الطاقة، فإنه ليس هناك أيّ صادرات نفطية سعودية إلى إسرائيل منذ بداية حرب غزة (ولاقبلها، ولكن هذا موضوع آخر)، سوءًا على شكل نفط خام أو منتجات نفطية.

كما أن ما اعتمدت عليه إشاعات تصدير النفط السعودي لإسرائيل مجرد بيانات لصادرات السعودية إلى العين السخنة في مصر، وهي من العام الماضي (2023) قبل الحرب في غزة بعدّة أشهر، فضلًا عن أنه ليس هناك أيّ دليل على تصدير النفط السعودي من سيدي كرير إلى تل أبيب.

شكراً